قضية التأويل عند ابن رشد
بحسب كتابه «فصل المقال»

د. وليم سيدهم (*)

مقدمة

لاشك أن العلاقة بين «العقل والنقل» أو بين «العلم والإيمان» أو بين النص المقدس «المنزل» أو الموحى به: ومحاولة التوفيق بين ماجاء فى النصوص المقدسة من جهة وما تطرحه الفلسفة من قضايا كان مثاراً للنقاش على امتداد التاريخ حتى اليوم.

وإذا كانت فلسفة الأنوار فى القرن الثامن عشر فى أوربا جعلت من العقلانية منهجاً شبه مطلق فى دراسة النص الدينى، فى مقابل سطوة رجال الدين، وظهرت المناهج المختلفة لدراسة النص الدينى المسيحى دراسة نقدية تعتمد على الأنواع الأدبية والظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية التى ساهمت فى إنتاج النص وبقية الظواهر الإنسانية، وامتد تأثيرها حتى الآن بعد أن توالت انتصارات العلم التجريبى، فإننا فى مصر والعالم العربى، بل والعالم الثالث مازلنا نسيّد النص الدينى وما يدور حوله من تفسيرات غير مناسبة تنتمى إلى العصور الوسطى وماقبلها إلى حد التطرف. فبينما تسود العقلانية البحتة فى غالبية العالم الأوربى - منتقصة من البعد الروحى والعلاقة مع المطلق - ففى مصر والعالم العربى تسود النزعة الحرفية لفهم النصوص المقدسة والفهم السلفى بمعناه السلبى للنصوص الدينية. ولا ننكر أن هناك محاولات كثيرة من مفكرين أجلاء منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن اجتهدت لتقيم علاقة متوازنة بين الجانب العقلانى وماهو إيمانى فى النصوص المقدسة... فمن الشيخ محمد عبده إلى مصطفى عبدالرازق وطه حسين إلى العديد من المفكرين المجتهدين فى أيامنا.

(*) أستاذ فى الكلية اللاهوتية القبطية بالمعادى.

ولا أخفى عليكم أن تناولى لقضية «التأويل» عند ابن رشد نبعت من تساؤلاتى حينما كنت أدرس الفلسفة فى العشرينات من عمرى فى هذه الجامعة العريقة، وأحسب أن فى مطلع الشباب تزدهر مثل هذه التساؤلات حول علاقة النص الدينى بالواقع الذى نعيشه ومدى قدرته على الرد على التساؤلات الجوهرية فى حياة الإنسان عن معنى الموت والحياة ووجود الله، وعلاقة العقل بالنص الدينى.

ولقد وجدت ضالتى فى كتاب «فصل المقال لما بين الشريعة والحكمة من الاتصال». ولأننى مسيحى مصرى وأنتمى إلى الثقافة العربية الإسلامية اردت أن يكون الرد على تساؤلاتى رداً نابعاً من هذه الثقافة التى أنتمى إليها.

ففى منتصف السبعينيات حيث كانت الأفكار السلفية لبعض التيارات الإسلامية التى تدعو إلى الانغلاق الطائفى والاستبعاد للآخر ونفى دور العقل، وكنت وقتها فى باريس أدرس اللاهوت المسيحى وعينى على مصر، وعلى انتمائى للعالم العربى والمحافظة على هويتى المسيحية المصرية العربية، وجدت فى ابن رشد رفيقاً عصرياً منفتحاً واتخذته نموذجاً للإنسان المؤمن مسلماً أو مسيحياً، استطاع أن يصالح فى حياته بين العقل والنقل بكل معانى الكلمة. فقد كان فقيهاً وقاضياً.. بالإضافة إلى أنه فيلسوفاً، واستطاع أن يصالح بين الحضارة العربية الإسلامية متمثلة فى علوم الفقه وأصول الدين وبين الحضارة الغربية التى كانت متمثلة فى الفلسفة اليونانية وخاصة علم المنطق فيها «الأرجانون». فاعتبرته أقرب إلىّ من أوريجانيس المصرى. لأن ميزة ابن رشد أنه عالج قضية تماثل فى إشكالياتها وحدتها قضيتنا فى الوقت الحاضر: ألا وهى علاقة الدين بالعقل فى إطار الحضارة العربية الإسلامية، وأمام تحديات الآخر الأوربى الأمريكى. وهو وضعنا وكل شباب اليوم، فما أشبه اليوم بالبارحة.

أما بعد.. فلكى نتحدث عن مفهوم التأويل عند ابن رشد ودوره فى المصالحة بين الإيمان والعقل رأيت أن أقدم لكم نصاً من كتاب «فصل المقال مابين الشريعة والحكمة من الاتصال» يلقى الضوء على المفاتيح الأساسية لهذا الكتاب الفريد ودور مقولة «التأويل فيه».

النص من « فصل المقال »

١ ـ مفهوم الحق:

وإذا كنا نعتقد... أن شريعتنا الإلهية حق. وإذا كانت هذه الشريعة حقاً وداعية إلى النظر المؤدى إلى معرفة الحق فإنا معشر المسلمين نعلم على القطع أنه لا يؤدى النظر البرهانى إلى مخالفة ما ورد به الشرع فإن الحق لا يضاد الحق بل يوافقه ويشهد له.

٢ـ البنية المنطقية للإشكالية:

وإذا كان هذا هكذا، فإن أدى النظر البرهانى إلى نحو ما من المعرفة بموجود بما فلا يخلو ذلك الموجود:

أن يكون قد سكت عنه فى الشرع، أو عُرف به فإن كان مما قد سكت عنه فلا تعارض هناك (وهو بمنزلة ما سكت عنه من الأحكام فاستنبطها الفقيه بالقياس الشرعى). وإن كانت الشريعة نطقت به فلا يخلو ظاهر النطق

(أ) أن يكون موافقاً لما أدى إليه البرهان فيه

(ب) أو مخالفاً فإن كان موافقاً فلا أقول هناك وأن كان مخالفاً طلب تأويله.

٣ـ تعريف التأويل:

ومعنى التأويل هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب فى التجوز من:

(أ) تسمية الشىء بشبيهه.

(ب) تسمية الشىء بسببه.

(جـ) تسمية الشىء لاحقه.

(د) تسمية الشىء مقارنه.

(هـ) غير ذلك من الأشياء التى عددت فى تصنيف الكلام المجازى.

مفاتيح لقراءة هذا النص:

٤ كلمات تشكل بنية هذا النص وتساعدنا على قراءة كل ما جاء فى الكتاب:

١ . الحقيّة واحدة، مصدرها واحد (الله)، وغايتها واحدة وإن اختلفت الوسائل للوصول إليها (الشرع . العقل).

٢ . أن التعارض بين الشريعة والعقل، تعارض عرضى وليس جوهرى، ظاهرى وليس باطنى.

٣ . «التأويل» هو الآلية الشرعية لحل مشكلة التعارض إذا ما حدثت بين ما جاء به الشرع وما يدركه العقل.

٤ . النظر البرهانى آلية الفلاسفة فى فهم الموجودات لا تقل شأناً عن القياس الشرعى الذى يستخدمه الفقهاء فى استنباط الأحكام من القرآن.

سأتطرق لكلمتين فقط نظراً لضيق الوقت: الأولى: مفهوم الحق أو وحدة الحقيقة. الثانية: آلية التأويل.

نظرة تحليلية للنص:

أولاً ـ وحدة الحقيقة:

الشريعة وتدعو إلى النظر المؤدى إلى معرفة الحق

١ ـ مجمل النص القرآنى حق.

٢ ـ هذا النص القرآنى يدعو إلى النظر المؤدى إلى معرفة الحق.

٣ ـ النظر البرهانى المؤدى إلى معرفة الحق هو القياس الأرسطى بأنواعه الذى يتضمنه علم المنطق أو «الأرجانون» وهو يختلف عن القياس الشرعى الذى يستخدمه «الفقهاء» وهو استخراج المجهول من المعلوم عن طريق العلة، والأول أرقى من الثانى لأن الأول يقينى والثانى ظنى.

٤ ـ هذا النظر البرهانى الذى يؤدى إلى معرفة الحق مأمور به فى الشريعة الإسلامية. وهناك الكثير من الآيات التى تدعو إلى إعمال العقل:

٥ ـ الحق الذى يؤدى إليه النظر البرهانى هو الحق بالمفهوم الفلسفى للوجود بكل أنواعه وصوره، وهى نفس الموجودات التى يتحدث عنها الشرع.

٦ ـ الحق الذى يتحدث عنه الشرع لا يتناقض مع الحق الذى يتكلم عنه العقل. لأن مصدرهما واحد وهو «الله الحق» وغايتهما واحدة وهى البلوغ إلى الله الحق والتعامل مع مخلوقاته بالحق.

أين الإشكالية هنا؟

١ ـ هل يجوز للمسلم أن يستخدم منهجاً غير إسلامى للوصول إلى الحق؟ أى هل حكم الغزالى على المشتغلين بالفلسفة اليونانية بالكفر له ما يبرره شرعياً ومنطقياً؟

٢ ـ أين مكانة الفيلسوف المسلم الذى ينفذ تكليف الشريعة له بالنظر وإعمال العقل فى الوجود والموجودات بالنسبة للفقيه الذى عليه أن يهتم بالأمور العملية من عبادات ومعاملات.

ثانياً ـ مصطلح التأويل وعلاقته بالنظر البرهانى:

١ ـ بعد أن أكد ابن رشد عدم التضاد بين الحقيقة الشرعية والحقيقة العقلية ووحدة مصدرهما ووحدة غايتهما، وضع آلية شرعية لفض الاشتباك فى حالة حدوثه بين النظر البرهانى والنص القرآنى. وهى آلية «التأويل» إذا جاز لنا هذا القول.

٢ ـ جاءت كلمة «التأويل فى فص المقال ١١٠ مرات، بين فعل وصفة واسم، مما يبين أهمية هذه الكلمة فى كتاب لاتزيد صفحاته على الـ ٤٠ صفحة.

(أ) تعريف التأويل قبل وزمن ابن رشد:

تعريف ابن رشد: إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية.

وهذا التعريف لا يختلف عن التعريف الذى قالت به الأشعرية، إلا أن ابن رشد يقرن التأويل بالبرهان.(*)

(ب) مايجوز تأويله وما لايجوز بحسب فصل المقال ٣ أنواع من النصوص:

١ ـ ظاهر من الشرع لا يجوز تأويله، فإن كان تأويله فى المبادىء فهو كفر (مثال السعادة الأخروية) فقرة ٤٨.

٢ ـ ظاهر من الشرع يجب على أهل البرهان تأويله، وحمله على ظاهره كفر (مثال آية الاستواء وحديث النزول) ويجوز الاختلاف فى تأويله عند أهل البرهان.

٣ ـ صنف ثالث من النصوص متردد بين ظاهر لا يجوز تأويله وظاهر يجب تأويله (المعاد).

أصناف الناس وعلاقتهم بالتأويل:

الناس فى الشريعة على ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: ليس هو من أهل التأويل أصلاً وهم الخطابيون الذين هم الجمهور الغالب وذلك أنه ليس يوجد أحد سليم العقل يعرى من هذا النوع من التصديق.

الصنف الثانى: من أهل التأويل الجدلى، وهؤلاء هم الجدليون بالطبع فقط أو بالطبع والعادة (الأشعرية والمعتزلة).

الصنف الثالث: وهو من أهل التأويل اليقينى، وهم البرهانيون بالطبع والصناعة، أعنى صناعة الحكمة.

لا ينبغى التصريح بالتأويل للجمهور:

لأن التأويل لا ينبغى أن يصرح به لأهل الجدل فضلاً عن الجمهور. ومتى صرح بشىء من هذه التأويلات إلى من هو من غير أهلها وبخاصة التأويلات البرهانية لبعدها عن المعارف المشتركة أفضى ذلك بالمصرح به والمصرح له إلى الكفر. وحين نتساءل عن السبب فى ذلك يرد

(*) راجع بحث د. على عبدالفتاح المغربى «التأويل بين الأشعرية وابن رشد».

ابن رشد: «لأن التأويل يتضمن شيئاً من إبطال الظاهر وإثبات المؤول. فإذا أبطل الظاهر عند من هو من أهل الظاهر، ولم يثبت المؤول عنده أداه ذلك إلى الكفر إن كان فى أصول الشريعة».

ويضيف ابن رشد: «فالتأويلات ليس ينبغى أن يصرح بها للجمهور ولا أن تثبت فى الكتب الخطابية أو الجدلية، أعنى الكتب التى الأقاويل الموضوعة فيها من هذين الجنسين.. كما صنع أبو حامد الغزالى».

وإذا سئل ابن رشد عن الطريقة المثلى لتعليم الجمهور بعيداً عن التأويل.. يجيب:

«إن الأقاويل الشرعية المصرح بها فى الكتاب العزيز للجميع لها ثلاث خواص دلت على الإعجاز:

إحداها: أنه لايوجد أتم إقناعاً وتصديقاً للجميع منها.

والثانية: أنها تقبل النصرة بطبعها إلى أن تنتهى إلى حد لا يقف على التأويل فيها، إن كانت مما فيها تأويل، إلا أهل البرهان.

والثالثة: أنها تتضمن التنبيه لأهل الحق على التأويل الحق».

ويضيف منتقداً المتكلمين بشدة: «هذه الخواص الثلاثة لاتوجد لا فى مذاهب الأشعرية ولا فى مذاهب المعتزلة: أعنى أن تأويلهم لا يقبل النصرة ولا يتضمن التنبيه على الحق ولا هو حق ولذلك كثرت البدع».

ختـــام:

ماذا نتعلم من استخدام مقولة التأويل للمصالحة بين البرهان والقرآن؟

١ ـ أن ثقافة ابن رشد الواسعة سمحت له بأن يعالج النص الدينى بقدر من التسامح والمنهجية العلمية فى عصره.

٢ ـ العقلانية الرشدية أحوج ما نكون لها اليوم فى مقاربتنا للنصوص الدينية المسيحية والإسلامية.

٣ ـ الانفتاح الثقافى والحضارى بحنكة واقتدر، فلم يفرط ابن رشد فى هويته الإسلامية والعربية، بل أغناها وترك أثراً ومعلماً لا يمح فى الشرق والغرب، وترجمت كتبه ومازالت فى العالم كله.

٤ ـ لم يقصد ابن رشد احتقار الجمهور بمحافظته على التأويل لأهل البرهان، بل قصد أن يميز بين قدرات الناس ويحترم المرحلة التى يمر بها كل إنسان، فهذا التقسيم ليس عنصرياً ولا طبقياً، ولكن مرحلياً، فيمكن لمن فى الجمهور أن يجتهد ليصل إلى مرحلة أهل البرهان.

٥ ـ الحوار بالحجة والمنطق عوضاً عن العراك بالصوت والمدفع.